

## Monetary Policy in Libya: A Historical Study and a Foresight Vision

Ramadan Mohammed Tebawi

Department of Economic, Faculty of Economics & Political Science, Sabratha University, Surman, Libya.

\*Corresponding author: Ramadan Tebawi | [rtebawi@gmail.com](mailto:rtebawi@gmail.com)

Received: 30-09-2025 | Accepted: 13-04-2026 | Available online: 27-04-2026 | [DOI:10.5281/zenodo.19813275](https://doi.org/10.5281/zenodo.19813275)

### ABSTRACT

This research aims to investigate the role of the Central Bank in managing monetary policy instruments and to evaluate the efficacy of the adopted monetary policies in achieving monetary and financial stability. This is achieved by highlighting recent shifts in monetary policy trends amidst political interventions and mounting economic pressures. The study employs descriptive and analytical approaches to explicate the developments in Libya's monetary policy. Furthermore, a prospective approach is utilized to extrapolate future monetary policy trajectories in Libya and to formulate recommendations aimed at enhancing the efficiency of monetary performance and achieving greater economic stability. The findings indicate that the effectiveness of monetary policy is constrained by public revenue volatility, high public expenditure, and a lack of economic diversification, which collectively pose significant challenges to monetary stability. Consequently, the study advocates for strengthening the independence of the Central Bank, advancing monetary policy instruments, rationalizing public expenditure, and diversifying income sources to ensure economic sustainability.

**Keywords:** Money supply, inflation, exchange rate, monetary policy.

## السياسة النقدية في ليبيا: دراسة تاريخية ورؤية استشرافية

رمضان محمد التباوي

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، صرمان، ليبيا.

\*المؤلف المراسل: رمضان التباوي | [rtebawi@gmail.com](mailto:rtebawi@gmail.com)

استقبلت: 30-09-2025 | قبلت: 13-04-2026 | متوفرة على الانترنت | 27-04-2026 | [DOI:10.5281/zenodo.19813275](https://doi.org/10.5281/zenodo.19813275)

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث الى التحقق من دور المصرف المركزي في ادارة أدوات السياسة النقدية، وتقييم مدى قدرة السياسات النقدية المتبعة على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تسلط الضوء على التغيرات الحديثة في توجهات السياسة النقدية في ظل التدخلات السياسية والضغوط الاقتصادية المتزايدة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لتفسير التطورات التي شهدتها السياسة النقدية في ليبيا، في حين تم توظيف المنهج الاستشرافي لاستقراء التوجهات المستقبلية للسياسة النقدية، في ليبيا، واقتراح توصيات تهدف إلى تعزيز كفاءة الأداء النقدي، وتحقيق قدر أكبر من والاستقرار الاقتصادي، توصلت النتائج إلى أن فعالية السياسة النقدية محدودة بسبب تقلبات الإيرادات العامة، وارتفاع الإنفاق العام، وضعف التنويع الاقتصادي، مما يخلق تحديات كبيرة أمام الاستقرار النقدي، لذلك توصي الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية البنك المركزي، وتطوير أدوات السياسة النقدية، وترشيد الإنفاق العام، وتنويع مصادر الدخل لضمان استدامة الاقتصاد.

**الكلمات المفتاحية:** عرض النقود، التضخم، سعر الصرف، السياسة النقدية.

**1. المقدمة:**

تعد السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق الاستقرار النقدي وضبط المتغيرات النقدية مثل التضخم، سعر الصرف وعرض النقود، ومع الاهتمام المتزايد الذي أبداه مختلف الاقتصاديين بأهمية السياسة النقدية في توجيه النشاط الاقتصادي فقد ظهرت إشكاليات تطبيق وتكييف أدوات السياسة النقدية تزامناً مع مراعاة الفوارق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية والتي تفصل بينها التغيرات الهيكلية التي تحدث سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، حيث يتطلب التحقق من فعالية السياسة النقدية إلى معرفة البنية الاقتصادية التي يتم فيها رسم هذه السياسة ونوع الأدوات التي تستخدمها والية عملها [1] وقد اكتسبت السياسة النقدية في ليبيا أهمية متزايدة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والضغوط المالية المحلية، خصوصاً مع التقلبات الحادة في صادرات النفط التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل، إلا أن فعالية أدوات السياسة النقدية ظلت محدودة بسبب هيمنة الدولة على النظام المالي والمصرفي، فضلاً عن بعض الاختلالات الهيكلية التي يمر بها الاقتصاد الليبي مثل زيادة الانفاق العام وظهور الاقتصاد النقدي الموازي وما ترتب عنه من تآكل في قيمة العملة المحلية، وارتفاع المستوى العام للأسعار، في هذا الصدد يحاول هذا البحث تحليل الواقع النقدي الراهن، وتقييم أدوات السياسة النقدية المتاحة، وتقديم سيناريوهات مستقبلية تستند إلى الإصلاحات الممكنة والتحديات المحتملة، وعليه يتناول هذا البحث خلفية السياسة النقدية في ليبيا من خلال التطرق إلى الإطار التاريخي والتشريعي والتغيرات الهيكلية التي مرت بها وأهم التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن وانعكاسها على تحقيق أهداف السياسة النقدية المستقبلية.

**1.2 المشكلة البحثية:**

بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في ليبيا، إلا أنه لا تزال هناك تحديات تواجه السياسة النقدية وتدل على محدودية تأثير هذه السياسة، منها ضعف النمو الاقتصادي غير النفطي، ارتفاع معدلات التضخم، تذبذب سعر الصرف، شح السيولة وضعف التنسيق مع السياسات المالية، كما أن بعض أدوات السياسة النقدية التقليدية المعمول بها لم تعد ملائمة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، وفي هذا الصدد تبرز الحاجة إلى التحقق من قدرة السياسة النقدية في التحول إلى أداة أكثر فاعلية واستقلالية في ظل التغيرات الاقتصادية، وعليه تم صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

**إلى أي مدى يمكن إصلاح السياسة النقدية في ليبيا لتصبح أداة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟**

## 2.2 أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث من منطلق تشخيص الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها السياسة النقدية في ليبيا، لما لذلك من دور محوري في فهم مواطن الضعف والتحديات التي تواجهها، وتقديم توصيات منطقية من شأنها أن تساعد صناع القرار في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

## 1.3 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تتبع التطور التاريخي لسياسة النقدية في ليبيا وتقييم فاعلية الأدوات النقدية الحالية، مع تحديد المعوقات المؤسسية والاختلالات الهيكلية التي تواجه تنفيذ هذه السياسة، كما يسعى هذا البحث إلى تقديم توصيات للإصلاح الاقتصادي واستشراف سيناريوهات مستقبلية لتعزيز استقلالية وفعالية السياسة النقدية.

## 1.4 فرضيات الدراسة

1. يؤدي الاعتماد على الأدوات التقليدية إلى ضعف فعالية السياسة النقدية في مواجهة التحديات الاقتصادية الحديثة في ليبيا.
2. يؤدي ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية إلى تقليل قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها.
3. تؤدي عدم استقلالية المصرف المركزي إلى ضعف فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

## 2. منهجية البحث

سيتم في هذا البحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستدلال بالنظريات الأدبية والمراجع العلمية المتعلقة بموضوع البحث، بالاعتماد على التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، كما تم استخدام المنهج الاستشرافي لبناء سيناريوهات محتملة لمستقبل السياسة النقدية في ليبيا.

### 2.1 المبحث الأول - تطور السياسة النقدية في ليبيا

تسيطر الدولة الليبية على جل القطاع المالي حيث تقدر نسبة ملكية الدولة للقطاع المالي بحوالي 85%، وبالرغم من اتخاذ الدولة العديد من الإصلاحات لتحرير القطاع المالي والتي تضمنت عددا من عمليات الخصخصة الجزئية ومشاركة الأجانب في راس مال بعض المصارف التجارية، إلا أنه ظل غالبية النشاط النقدي تحت سيطرة الحكومة [2]

ومن أبرز التغيرات الهيكلية في عام 2013 المتمثلة في اصدار قانون الصيرفة الإسلامية ليحل محل المصارف التقليدية، وقد أدى هذا القانون بالمصارف التجارية العاملة الى فقدان خلق منتجات مصرفية تمكن المصارف من تحقيق أرباح، ومن ثم فان ذلك انعكس سلبا في الحد من قدرة القطاع المصرفي على تقديم الخدمات الائتمانية المتنوعة في دعم الاقتصاد، إضافة الى ذلك القى الانقسام المؤسسي في مصرف ليبيا المركزي بعد عام 2014 بظلاله على السياسة النقدية الموجه من المصرف المركزي، حيث واجهت المصارف التجارية العاملة محليا تحديا في التعامل مع المصرفين المركزيين، وقد اسفرت هذه المنافسة بين المصرفين في بعض الأحيان صعوبات في تنفيذ المعاملات المصرفية بين العملاء المتمثلة في تحويل الأموال بين حساباتهم، وايضا أدت القروض الصورية التي تحصلت عليها الحكومة من المصرف المركزي الى زيادة مطردة في الانفاق العام، مما أدى الى انخفاض في قيمة العملة المحلية في السوق الموازي مقابل سعر الصرف الرسمي بسبب زيادة الطلب على الصرف الأجنبي، وفي هذا الصدد نجد ان السياسة النقدية في ليبيا ضلت تعمل استجابة لتغيرات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد الليبي وعليه يمكن تمييز المراحل المفصلية التي مرت بها السياسة النقدية في ليبيا وفقا للتطورات التشريعية والتغيرات الاقتصادية والسياسية على النحو التالي:

#### أولاً- مراحل السياسة النقدية في ليبيا

##### 1- تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1963-1992)

شهدت بداية هذه الفترة تنظيم القطاع المصرفي في ليبيا استناداً الى مجموعة من القرارات والقوانين ومنها اصدار قانون رقم (4) لسنة 1963 لمنح صلاحيات أوسع للقطاع المصرفي التي تمكنه من تنفيذ ورسم السياسة النقدية وتتضمن هذه التشريعات الإجراءات التالية [3].

- إدخال نظام الاحتياطي الإلزامي على عمليات المصارف التجارية.
- السماح للمصرف المركزي بتتويج الغطاء النقدي في شكل سبائك ذهبية و عملات قابلة للتحويل وسندات واذونات خزانية اجنبية، بالإضافة الى سندات واذونات خزانية تصدرها الحكومة الليبية.
- أعضاء المصرف المركزي صلاحية تحديد البنود المكونة للأصول السائلة.
- منح المصرف المركزي صلاحية تحديد الحد الأدنى والاعلى لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.
- قيام المصرف المركزي بالأشراف والرقابة على عمليات المصارف التجارية.
- قيام المصرف المركزي بإدارة ومراقبة حركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج.

وبموجب القرار الصادر في 1969/11/13 والذي يقضى بتأليب (تأميم) المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا، أيضا تم اصدار القانون رقم (153) لعام 1970 بشأن تأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها، كما تم بموجب القانون رقم (63) لعام 1971 بتعديل بعض احكام قانون المصارف رقم (4) لعام 1963، فقد ساهمت هذه القوانين والقرارات في ظهور نظام مصرفي مملوك للدولة الليبية بالكامل وبالتالي أصبحت المصارف تخضع تحت اشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي.

## 2- تطور السياسة النقدية خلال الفترة (1993-2003)

شهدت هذه الفترة تصحيح الاختلالات الهيكلية في السياسة النقدية السابقة والتي تمثلت في صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993، الذي يتضمن السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها، وفي هذه المرحلة قد تم اتخاذ الإجراءات التالية [4].

- خلال الفترة (1999-2001) قيام المصرف المركزي بتنفيذ برنامج عرف باسم "سعر الصرف المعلن" حيث تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية، وفقا لأسعار البيع الذي يحددها مصرف ليبيا المركزي، دون فرض أي قيود كمية على هذا السعر، وقد استخدم هذا السعر الى جانب سعر الصرف الرسمي تمهيدا لخلق الأرضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار من اجل الوصول الى تحديد القيمة التبادلية الحقيقية التوازنية للدينار التي تتناسب مع معطيات الاقتصاد الليبي.
- خلال الفترة (2001-2003) تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي بموجب "سعر الصرف الخاص المعلن" مصحوبا بين الحين والآخر بتخفيض قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، وكنتيجة لذلك تراوح قيمة السعر الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي ما بين 3.34 دولار للدينار الواحد في بداية عام 1999 الى 1.55 دولار للدينار الواحد في نهاية عام 2001، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار وفقا للمتغيرات التي طرأت على القيمة التبادلية للدينار الليبي مقومة بوحدات السحب الخاصة، وفي عام 2002 تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقا لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في عام 2001، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، أي ما يعادل 1.3 دينار ليبي لكل دولار أمريكي، وخلال عام 2003 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي واحد، مما أدى الى اختفاء ظاهرة السوق الموازي في هذه الفترة.

### 3- تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2004-2010)

شهدت هذه الفترة تغيرات هيكلية على مستوى القطاع الاقتصاد الوطني، حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين التي تسمح للقطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية، وأهم ما يميز هذه الفترة صدور قانون المصارف رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف والذي أعطى لمصرف ليبيا المركزي الاستقلالية وصلاحيات واسعة في القيام بدوره المكفول بأحكام هذا القانون، وخصوصاً فيما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي، والرقابة على المصارف، وإدارة السياسة النقدية والائتمانية، كما أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (52) لعام 2005 بتكليف لجنة السياسات النقدية بالعمل لتولى مهام وضع الإطار العام للسياسة النقدية بمصرف ليبيا المركزي بما يكفل تحقيق أهداف السياسة النقدية والمصرفية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، وأيضاً من مهام اللجنة التواصل مع الجهات الأخرى بالدولة المعنية بالسياسات المالية والتجارية للتنسيق والتشاور فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، كما تقوم اللجنة بدفع توصياتها إلى مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي وذلك لأخذ ما يراه مناسباً لاستقرار المستوى العام للأسعار والاستقرار الاقتصادي، وكذلك تم إصدار قرار رقم (26) لعام 2007 بشأن تحرير أسعار الفائدة المدينة على القروض بحيث تحدد هذه الأسعار من قبل مجالس إدارات المصارف التجارية، وأيضاً إصدار قرار رقم (67) لعام 2007 بشأن الإذن لمصرف ليبيا المركزي بإصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي لتكون إحدى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على النحو التالي.

- شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي بفترة استحقاق 91 يوم.
- شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي بفترة استحقاق 28 يوم.
- تسهيل الإيداع لليلة الواحدة.

ولقد تميزت البيئة الاقتصادية لهذه الفترة بارتفاع حجم العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي، حيث بلغت في عام 2010 مبلغ 7069.0 مليون دينار، ووجود مصارف متخصصة تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية تتبع الحكومة مباشرة، ولأخضع لرقابة وإشراف المصرف المركزي، بسبب عدم تهيئة أوضاعها القانونية والإدارية بشكل يتوافق مع أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف، وارتفاع التضخم المستورد، وارتفاع ونمو مستويات الانفاق العام، كل هذه العوامل أدت إلى الحد من فعالية السياسة النقدية خلال هذه الفترة.

#### 4- تطور السياسة النقدية خلال الفترة (2011-2023)

خلال هذه الفترة تأثرت البيئة الاقتصادية الليبية بالعديد من الاحداث والتي تمثلت في التغييرات السياسية في عام 2011 وما نتج عنها من تغيير نظام الحكم في ليبيا ، وما صاحب ذلك من انقسام سياسي وتفاقم الأوضاع الأمنية والتي تسببت في بعض الأحيان في إيقاف انتاج النفط وتصديره ، الامر الذي أدى الى تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد الليبي ، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع مطرد في الانفاق الحكومي ، وكذلك اصدار القانون رقم (1) لعام 2013 بشأن منع المعاملات الربوية ، والذي تم تشريعه من المؤتمر الوطني (البرلمان) بتاريخ 2013/01/06 ، والذي يمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات التي تجرى بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين ، وقد عطل هذا القانون العمل ببعض أدوات السياسة النقدية مثل سعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ، وأيضا خلال هذه الفترة ازدادت الأوضاع الاقتصادية تأزما بسبب الصراعات التي استمرت منذ عام 2011 دون توقف.

وفى هذا الصدد ان ظهور حكومة موازية في شرق البلاد واجتياز السياسة المالية للحد الأمثل للأنفاق العام إثر في الية عمل السياسة النقدية، وقد نتج عن ذلك وجود شح في السيولة النقدية بالقطاع المصرفي بالرغم من ارتفاع العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي، وكذلك ارتفاع التضخم، وعدم استقرار الأسعار، وانخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي امام العملات الأجنبية الأخرى، واتجاه هذه الأوضاع اتخذ مصرف ليبيا المركزي إجراءات استثنائية لمعالجة هذه الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وهي زيادة الرقابة على مبيعات النقد الأجنبي، وتحديد السلع والخدمات التي تسمح بتوريدها عن طريق الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية المباشرة للمحافظة على احتياجات النقد الأجنبي، وعدم انخفاض قيمة الدينار.

ثانيا- أدوات السياسة النقدية في ليبيا:

##### 1- سعر إعادة الخصم

ظل سعر إعادة الخصم خلال الفترة (1963-2003) عند مستوى 5% دون تغيير، حيث ازدادت قروض الأنشطة الاقتصادية والسلف الاجتماعية بشكل مطرد، خلال الفترة (1990-2002) مع ثبات سعر الفائدة عند مستوى 5%، الامر الذي أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي سعر إعادة الخصم لم يكن فاعلا في تحقيق اهداف السياسة النقدية والتي منها الاستقرار العام للأسعار، وهذا راجع الى ان المصارف التجارية لم تكن بحاجة الى الاقتراض من المصرف المركزي، اما خلال الفترة (2004-2010) يتضح من الجدول رقم (1) بان سعر إعادة الخصم شهد تغييرات وتعديلات عدة، حيث تم تخفيضه ولأول مرة في

إطار السياسة النقدية التوسعية التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي، لمعالجة الضغوط الانكماشية المترتبة عن تعديل قيمة الدينار الليبي في أكثر من مرة.

وخلال هذه الفترة لجأت لجنة السياسات النقدية في أكثر من مرة لتعديل سعر إعادة الخصم للتأثير على الائتمان المحلي والسيولة المحلية الى ان أصبح سعر إعادة الخصم عند مستوى 3% في نهاية عام 2010، الا انه التأثير ظل محدودا جدا لتوفر قدر من فائض السيولة لدى المصارف التجارية مما يجعلها لا تلجأ للاقتراض من المصرف المركزي، اما خلال الفترة (2013- 2023) تم الغاء سعر إعادة الخصم استنادا للقانون رقم (1) لعام 2013 بشأن المعاملات الربوية.

الجدول 1: تطور سعر إعادة الخصم خلال الفترة (2002-2013)

تاريخ التعديل	2003	2004	2008	2009	2010	2012	2013
سعر إعادة الخصم	5%	4%	5%	3%	3%	3%	3%

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2022)

\*تم الغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة وفقا للقانون رقم (1) لعام 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

## 2- نسبة الاحتياطي القانوني

تم العمل بالاحتياطي القانوني بموجب صدور القانون رقم (4) لعام 1963 ، الذي يسمح للمصرف المركزي بان يحدد نسبة الاحتياطي القانوني في حدود 10% الى 40% على الودائع تحت الطلب ، وفي حدود 5% الى 20% على الودائع الزمنية الادخارية ، وقد حددت في شهر يوليو من عام 1963 نسبة 10% كاحتياطي نقدي الزامي على الودائع تحت الطلب ونسبة 5% على الودائع الادخارية والزمنية ، ثم قام مصرف ليبيا المركزي خلال عام 1966 برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب الى 15% وعلى الودائع الادخارية والزمنية الى 7.5% وكان هذا من السياسات التي تهدف الى الحد من التضخم في تلك الفترة ، وبالنظر الى الجدول رقم (2) يتضح بانه لم يطرأ أي تغيير على نسبة الاحتياطي القانوني من قبل المصرف المركزي منذ عام 1966 فقد ظل عند مستوى 15% على الودائع تحت الطلب، وبنسبة 7.5% على الودائع الادخارية والزمنية، حتى عام 2007 حيث تم توحيدها عند مستوى 15%. وقد لجأت لجنة السياسات النقدية الى رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 20% في عام 2009، وفي المجمل تفسر التغيرات في سياسة الاحتياطي القانوني نتيجة للتحديات الاقتصادية والجهود الرامية الى تحسين الاستقرار المالي، إلا أن التجربة الفعلية من استخدام نسبة الاحتياطي القانوني لم تؤدي إلى تخفيض عرض النقود وذلك نتيجة

لطبيعة القطاع النقدي في ليبيا والذي يعتمد على الاقتصاد الريعي في تحقيق أهداف السياسة النقدية وكذلك التغيرات السياسية في بعض المراحل التاريخية للفترة قيد البحث.

الجدول 2: نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية

نسبة السيولة الإلزامية	نسبة الاحتياطي القانوني		الفترة
	ودائع زمنية وادخارية	ودائع تحت الطلب	
%20	%7.5	%15	قبل 2008
%20	%15	%15	حتى 2009
%20	%20	%20	2009 حتى 2023

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

### 3- عمليات السوق المفتوحة

بدأ المصرف المركزي يتجه تدريجياً إلى استخدام عمليات السوق المفتوحة وتمهيدا لذلك تم إصدار قرار رقم (67) لسنة 2007 الصادر عن مجلس إدارة المصرف والذي يمنح بموجبه إصدار شهادات إيداع، وكان أول إصدار لهذه الشهادات في 2008/05/28، بسعر فائدة ثابت قدره 2.25%، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت شهادات الإيداع من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة، حيث تم إصدارها لتلبية طلب المصارف التجارية بكامله بسعر فائدة ثابت باجلي استحقاق 91 يوماً و28 يوماً، ولا يسمح تداولها في السوق الثانوية، ولكن يمكن إجراء عمليات إعادة شراء (Repo rate) على هذه الشهادات ليوم واحد أو لفترة زمنية، وذلك من أجل إعطاء المصارف التجارية المرونة الكافية في إدارة سيولتها، وقد لجأت لجنة السياسة النقدية في أكثر من مرة بتغيير سعر الفائدة على شهادات الإيداع ومعاملات إعادة الشراء وفقاً لاتجاهات السيولة في الاقتصاد، واستمر العمل على شهادات الإيداع بجميع أنواعها حتى عام 2014، وبعد هذه السنة تم إيقاف العمل به تنفيذاً لأحكام القانون رقم (1) لعام 2013 بشأن منع المعاملات الربوية، مما أدى إلى الحد من فاعلية السياسة النقدية خلال الفترة ما بعد عام 2013، ويبين الجدول رقم (3) التطورات التي شهدتها أسعار الفائدة على شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء خلال الفترة (2004-2014).

الجدول 3: أسعار الفائدة على شهادات الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء

تسهيل إيداع للييلة واحدة	على إعادة الشراء		على شهادات الإيداع		السنة
	اجل 28 يوما	اجل 91 يوما	اجل 28 يوما	اجل 91 يوما	
-	-	-	-	-	2007
-	-	4.25	-	2.25	2008
-	-	2.0	1.05	1.25	2009
0.25	1.60	2.0	0.85	1.0	2010
0.25	1.60	2.0	0.85	1.0	2011
0.25	1.60	2.0	0.85	1.0	2012
0.25	1.60	2.0	0.85	1.0	2013
0.25	1.60	2.0	0.85	1.0	2014
-	-	-	-	-	2015

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمالية خلال الفترة (1966-2022)

\*تم إلغاء التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة وفقا للقانون رقم (1) لعام 2013 بشأن منع المعاملات الربوية.

بالرغم من ضعف أدوات السياسة النقدية لدى مصرف ليبيا المركزي في تحقيق اهداف السياسة النقدية والتأثير في النشاط الاقتصادي خلال الفترة قيد البحث، الا انه يعتبر القطاع العام في ليبيا هو القطاع الرائد والمصدر الرئيسي لدخل القومي وان الحسابات الحكومية تشكل نسبة كبيرة من خصوم المصرف المركزي، فان استخدام هذه الحسابات تعتبر من اهم أدوات السياسة المالية والنقدية على حد سواء ، وبالتالي أهمية التنسيق بين الحكومة كمثل لسياسة المالية والمصرف المركزي كأعلى سلطة نقدية في الدولة من تقريب الفجوة بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي ، وهذا ما يؤكد الى حد بعيد الاهمية الفريدة للمصرف المركزي في ليبيا وضرورة مشاركته الفعالة في اية خطط اقتصادية من شأنها تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي .

## 2.2 التحديات والمقترحات للسياسة النقدية في ليبيا

### أولاً- التحديات المعاصرة

ان مواجهة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدولة نتيجة هيمنة الثقافة الريفية[4] . وكذلك الانقسامات السياسية والحروب التي ادت الى فقدان التجانس وتضارب المهام بين السياسة النقدية مع مالية الدولة في انسياب الخدمات النقدية والمالية وفق لمبدأ التخصص وتقسيم العمل،

ولكن استمرار هذه الاختلالات قد يؤدي إلى بعض التداعيات على النحو التالي.

#### أ- التضخم المرتفع

واجهت البيئة الاقتصادية الليبية منذ عام 2015 معدلات تضخم مرتفعة حيث يصل معدل التضخم الفعلي إلى نحو 30% في بعض الفترات بسبب فرق سعر صرف الدولار بين السوق الرسمي والسوق الموازي، وعليه فإن أسباب التضخم تعود إلى الأسباب التالية.

- ❖ أدى ضعف العملة المحلية إلى ظهور سعر صرف موازي للسعر الرسمي، الأمر الذي أثر سلباً على تكلفة الواردات وأسعار السلع، وبالتالي ازدادت الضغوط التضخمية على الاقتصاد المحلي.
- ❖ اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات مما يجعل الأسعار المحلية تتأثر بتقلبات الصرف الأجنبي وبالتالي تفاقم معدلات التضخم.
- ❖ استنزاف احتياطي النقد الأجنبي وضعف قدرة المصرف المركزي على دعم الدينار.
- ❖ الانقسامات السياسية وبعض التدخلات في قرارات المصرف المركزي والتي أثرت على الاستقرار الاقتصادي.

#### ب- استقلالية البنك المركزي

- ❖ تعرض المصرف المركزي لضغوط سياسية قوية من القوة السياسية المتصارعة.
- ❖ تمت إقالة محافظ المصرف المركزي بعد فترة من الصراع مما أثر سلباً على ثقة العملاء.

#### ج- تذبذب سعر صرف الدينار

- ❖ فقد الدينار الليبي أكثر من 75% من قيمته مقابل الدولار خلال السبع سنوات الماضية، ويعكس هذا التراجع الاختلالات الهيكلية الاقتصادية.
- ❖ أدت محاولات تثبيت سعر الصرف إلى استنزاف احتياطي النقد الأجنبي، خاصة في ظل تدهور الإيرادات النفطية المصدر الوحيد للعملة الأجنبية.

#### ثانياً- المقترحات

تتطلب النظرة المستقبلية للسياسة النقدية قدرة أكبر على التحكم في مستوى الأسعار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وضبط معدلات التضخم [5] بما يحقق الاستقرار الاقتصادي الشامل، إلا أن فاعلية هذه السياسة تعتمد بدرجة كبيرة على وجود بيئة اقتصادية ومؤسسية متماسكة، وتُعد استقلالية المصرف المركزي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتطور القطاع المالي من أبرز العوامل الداعمة لهذه الفاعلية، حيث يسهم تكامل هذه

العناصر في تعزيز قدرة السياسة النقدية على التأثير في النشاط الاقتصادي، وبناء على ما سبق تم تقديم المقترحات التالية لتعزيز فاعلية السياسة النقدية:

#### أ- تعزيز استقلالية البنك المركزي

تعزيز استقلالية البنك المركزي لتمكنه من تنفيذ السياسات النقدية بعيداً عن الضغوط السياسية، مما يعزز مصداقيته وفعاليته في تحقيق أهدافه من خلال.

- ❖ تحديث الإطار القانوني لضمان استقلالية البنك في اتخاذ قراراته النقدية (مثل تحديد أسعار الفائدة وإدارة العرض النقدي) دون تدخل مباشر من السلطة التنفيذية.
- ❖ وضع أهداف واضحة ومحددة للمصرف المركزي يمثل استقرار الأسعار أو التضخم المستهدف، بما يعزز مساعلته ويحد من تشتت وظائفه.
- ❖ تعزيز الشفافية والتواصل المؤسسي من خلال نشر تقارير دورية وتوضيح السياسات والتوقعات الاقتصادية للجمهور والأسواق.
- ❖ تنظيم العلاقة مع الحكومة بوضع آليات تنسيق رسمية تبقى على التعاون دون المساس باستقلالية القرار النقدي.

#### ب- دعم تنوع القاعدة الاقتصادية

- التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على إيرادات الموارد النفطية، مما يعزز فعالية السياسة النقدية ويمنحها مرونة في التعامل مع الأزمات.
- ❖ تحفيز القطاعات غير التقليدية مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والاقتصاد الرقمي، من خلال التمويل والحوافز والحماية.
- ❖ تمكين القطاع الخاص عبر تحسين بيئة الأعمال، تسهيل الإجراءات، وتقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمحرك وحيد للنمو.
- ❖ تعزيز الابتكار وريادة الأعمال بدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وتوفير تمويل لحاضنات الأعمال.

#### ج- تطوير القطاع المالي

استحداث قطاع مالي متطور لانتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، مما يزيد من قدرة المصرف المركزي على التحكم بالمعروض النقدي والأسعار [6].

- ❖ توسيع الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد والمشروعات الصغرى من الوصول إلى الخدمات المصرفية خاصة في المناطق الريفية.
- ❖ دعم التحول الرقمي في القطاع المالي وتشجيع اتباع أحدث التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات أكثر كفاءة ومرونة.
- ❖ تنويع الأدوات المالية عبر التمويل طويل الأجل لتعدد الخيارات أمام المستثمرين والممولين.
- ❖ تعزيز الإطار الرقابي والحوكمة لضمان استقرار النظام المالي بما يدعم الثقة في المؤسسات المالية.

### 3. الخاتمة

تبرز تجربة أدوات السياسة النقدية في ليبيا محدوديتها في ظل ضعف استقلالية المصرف المركزي، وعلى الرغم من الاجراءات الإصلاحية خلال السنوات الأخيرة، فإن الطريق نحو تحقيق استقرار نقدي مستدام لا يزال معقداً، لاسيما في ظل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة التي تواجهها البيئة الليبية، والتي تتطلب نهجا متوازنا وسياسات نقدية أكثر مرونة وفاعلية، ومن هذا المنطلق يوصي البحث بضرورة تعزيز الإطار القانوني لضمان استقلالية المصرف المركزي، وتحديث أدوات السياسة النقدية بما يتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الليبي، كما يجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وتكريس الشفافية في صنع القرار، بما يسهم في استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

### المراجع:

- [1]. ايدجمان، مايكل (1988) ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، تعريب محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر.
- [2]. صندوق النقد الدولي، 2012.
- [3]. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
- [4]. عبد الفتاح أبوحبيل، الموارد النفطية والتنمية المستدامة، ندوة الاقتصاد الليبي وتجنب إيرادات النفط، سرت، 2001، ص13.
- [5]. فريدمان، ميلتون. التضخم: أسبابه ونتائجه. نيويورك: دار آسيا للنشر، 1963.
- [6]. برنهولز، بيتر. الأنظمة النقدية والتضخم: التاريخ، الاقتصاد، والعلاقات السياسية. نورثهامبتون، ماساتشوستس: إدوارد إغار للنشر، 2003.